

## تحرك عاجل

### الإفراج عن ناشطة

تم الإفراج عن زهرة صالح في 11 يناير/كانون الثاني 2011. وكان قد احتجزت بمعزل عن العالم الخارجي ما يزيد عن شهرين. وتعد زهرة صالح أحد نشطاء الحراك الجنوبي في اليمن.

في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، ألقى القبض على زهرة صالح، البالغة من العمر 39 سنة، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني في عدن، بجنوب اليمن، أثناء انتقالها بسيارة في طريقها إلى أحد الفنادق. وكانت معتقلة بمعزل عن العالم الخارجي في "وحدة البحث الجنائي" في عدن حتى وقت الإفراج عنها.

وقبض على والدها في صباح 8 نوفمبر/تشرين الثاني وأفرج عنه بعد ساعتين. وفي حوالي الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه، فتشت قوات الأمن البيت ولكنها لم تتمكن من العثور عليها. وقبض عليها حوالي الساعة 6.30 من مساء 8 نوفمبر/تشرين الثاني عندما أوقفت قوات الأمن سيارة كانت تقلها. وخلال مدة احتجازها وجهت إليها أسئلة بشأن دورها في "الحراك الجنوبي"، ومشاركتها في مظاهرات الاحتجاج. وكانت هذه هي المرة الثانية، في السنوات الأخيرة، التي احتجزت فيها زهرة صالح على خلفية تلك الاحتجاجات. واعتقلت مدة يومين في أكتوبر/تشرين الأول 2009.

وكانت قد تعرضت للاعتقال فيما مضى ليومين في أكتوبر/تشرين الأول 2009 بالعلاقة مع الاحتجاجات في جنوب اليمن. والمعروف أن "الحراك الجنوبي"، وهو ائتلاف لعدد من الجماعات السياسية، يريد بعضها أن ينفصل الجنوب. وتعتقد الحكومة اليمنية أن كل الحراك الجنوبي يدعو إلى استقلال الجزء الجنوبي من البلاد.

وتوجهت زهرة صالح بالشكر إلى منظمة العفو الدولية على التحرك الذي قامت به من أجلها.

لم يعد مطلوباً من شبكة التحرك العاجل القيام بأي نشاط إضافي. والشكر الجزيل لجميع من بعثوا بمناشداتهم.

هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل: UA 258/10 رقم الوثيقة: MDE 31/015/2010

لمزيد من المعلومات:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/015/2010>

# عاجل تحرك

## الإفراج عن ناشطة

### معلومات إضافية

مضى نحو ثلاث سنوات على اندلاع مظاهرات الاحتجاج المتقطعة في جنوب اليمن. وبدأ هذه الاحتجاجات جنود متقاعدون من اليمن الجنوبي كانوا يشتكون على نحو متزايد من عدم تلقي المعاملة والرواتب وعائدات التقاعد نفسها التي يتلقاها الجنود المتحدرون من شمال البلاد. ومعظم هؤلاء الجنود المتقاعدين هم من المنتسبين السابقين لجيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، المعروفة باسم اليمن الجنوبي. حيث تم إثر توحيد البلاد في 1990 إدماع جيشي اليمن الجنوبي والجمهورية العربية اليمنية، المعروفة باسم اليمن الشمالي، في جيش واحد لجمهورية اليمن الجديدة. بيد أن العديد من الجنود السابقين لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية طردوا من الجيش عقب الحرب الأهلية لسنة 1994، التي انتهت بهزيمة الجنوب. ويزعم هؤلاء، ومعهم من ظلوا في صفوف الجيش الحالي الموحد، أنهم يعانون من التمييز بالمقارنة مع الجنود القادمين من جيش الجمهورية العربية اليمنية. ويبدو أن "الحراك الجنوبي" كان وليد هذه الاحتجاجات، إضافة إلى معاناة الجنوبيين من التمييز العام، حسبما يرون.

وقد نظّم "الحراك الجنوبي" عدداً من الاحتجاجات بشأن ما يراه تقاعساً من جانب الحكومة عن التصدي للتمييز الذي يعانيه أهالي جنوب البلاد. واتسم رد الحكومة على هذه الاحتجاجات باستعمال العصا العليظة. حيث قتل عشرات من المتظاهرين أو ممن تواجدوا بالقرب من الأماكن التي وقعت فيها الاحتجاجات، وفي العديد من الحالات، بدا أن هؤلاء قد قتلوا خارج نطاق القانون ودون أن يشكلوا أي خطر على حياة قوات الأمن أو الآخرين. ومنذ بدء الاحتجاجات في 2007، قبضت قوات الأمن على آلاف المتظاهرين والمارة، واعتقلتهم تعسفاً في العديد من الحالات، كما اعتقلت قياديين وناشطين في "الحراك الجنوبي".

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية في أغسطس/آب 2010 تقريراً سلط الضوء على اللجوء المتصاعد من جانب الحكومة اليمنية إلى القوانين القمعية والأساليب غير القانونية للرد على التحديات التي تواجهها ولتكميم أفواه منتقديها. ولمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى التقرير المعنون *اليمن: القمع تحت الضغوط* (رقم الوثيقة: MDE 31/010/2010)، أغسطس/آب 2010، في الموقع:

<http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/yemen-abandons-human-rights-name-countering-terrorism-2010-08-24>

لمزيد من المعلومات بشأن التحرك العاجل

UA: 258/10 Index: MDE 31/001/2011 Issue Date: 14 January 2011